المجلة العربية للعلوم الانسانية ـ العدد السابع ـ المجلد الثاني ـ ص ص (٣٤ - ٦٦)

هوية الحدث والزمان

شفيقة بستكي
قسم الفلسفة ـ جامعة الكويت

ملخص

تهتم هذه الدراسة بموضوع العلاقة بين الحدث (event) والزمان من حيث دخول الأخير طرفاً في تحديد شروط هوية الحدث وما يلزم عن ذلك من تحديد لطبيعة الحدث ككيان عيني متمثل في شيء ما في زمن ما . إلاّ أن للحدث ميزة أخرى تتمثل في قابليته للتكرار في أكثر من شيء وفي أكثر من زمان . ومن أجل التمييز بين البعد العيني والكلي للحدث والعلاقة بينهما ، تتخذ الدراسة من مفارقة مكتا جرت منطلقاً لتحديد تلك العلاقة . ومن هنا تقع الدراسة في ثلاثة أجزاء .

يهتم الجزء الأول بتحديد شروط الهوية بالتمييز بين ثلاث نظريات في الفلسفة المعاصرة وهي النظرية العينية ونظرية الخواص ونظرية القضايا ونستنتج من ذلك الإستعراض ضرورة الإشارة إلى زمن وقوع الحدث كشرط أساسي في تحديد هوية الحدث .

ويهتم الجزء الثاني بإستعراض نقدي لبرهان مكتاجرت في استحالة الزمان في ثلاثة مراحل أساسية . تختص المرحلة الأولى بتعريف الحدث واستحالة بدئه في الوجود وخروجه منه . وتختص المرحلة الثانية باستحالة تحوّل الأحداث وتختص المرحلة الثالثة بإثبات تناقض أو التسلسل غير المتناهي لتغير الأحداث من حيث صفات الماضي والحاضر والمستقبل . ونستنتج من مناقشتنا للمراحل الثلاثة في البرهان أن تصوّر مكتاجرت للعلاقة بين الزمان والحدث هو تصوّر وعائي بمعنى أن الزمان يحتوي الأحداث ولكن لا يدخل في جوهر تكوينها الثابت .

ويقيّم الجزء الثالث من الدراسة ذلك التصور باستخلاص طبيعة الأحداث في عالم بلا زمان حيث نبين أن نتائج التصور المذكور يؤدي إلى القول بالأحداث ككيانات كلية غير متعينة . وذلك في رأينا مؤد بدوره إلى استحالة التمييز بين حدثين على أساس مبدأ لا يبنز بهوية ما يتعذر تمييزه .

مقدمة :

تستقي العلاقة بين الحدث والزمان أهميتها من حيث دخولها طرفاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد مشكلات فلسفية كثيرة . فالحوار الفلسفي المعاصر حول طبيعة الفعل البشري يشير إلى ضرورة تحديد مفهوم الحدث من أجل إيضاح مفهوم الفعل لأن الأفعال البشرية أحداث قبل أن تكون أشياء أخرى وكذلك فإن حل النزاع الدائر بين الحتمية وأنصار الحرية يستلزم تحديد طبيعة الحدث ودور الفاعل في إحداثها ومدى التماثل الأنطولوجي بين الأحداث الماضية والأحداث المستقبلية الجائزة . ومن جهة أخري فإن ظهور نماذج المنطق ثلاثي القيمة three valued logic يشير إلى ضرورة تصنيف القضايا المستقبلية بما في ذلك قضايا التنبؤ على أنها ليست صادقة وليست كاذبة لأنها لا تقابل واقعاً بالفعل وإنما واقعاً جائزاً فقط . ومن هنا يكون من الضروري تحديد ما يمكن اعتباره واقعاً حادثاً بالفعل وتحديد تصنيف مقبول للقضايا المستقبلية الصيغة . ثم أن الحوار القائم بين أنصار أنطولوجيا الأشياء وأنطولوجيا الأحداث حول الأولية المنطقية لقضايا الأشياء أو قضايا الأحداث يشير إلى ضرورة تحديد المقولات المستخدمة في كل منهما ومدى إمكان رد أي منهما إلى الآخر .

إن ما ذكرناه في الفقرة السابقة لا يهدف إلى تقديم جرد متكامل للمشكلات التي يستلزم حلها تحديداً واضحاً لطبيعة الحدث وعلاقته بالزمان وإنما يشير إلى بعض المشكلات التي تستفيد من تحديد تلك العلاقة . ومن هنا فإننا نهتم في هذه الدراسة بموضوع تلك العلاقة متخذين من مفارقة مكتاجرت لاستحالة الزمان منطلقاً لمناقشتنا وذلك لسببين :

أولاً : أن المفارقة المذكورة أصبحت منطلقاً كلاسيكياً للأبحاث الفلسفية المعاصرة لما تقدمة من تشريح جذري للطبيعة الثابتة للزمان من جهة (متسلسلة ب) والصيرورة أو الطبيعة المتغيرة للزمان من جهة أخرى (متسلسلة أ) .

ثانياً : أن المفارقة المذكورة تتخذ من الأحداث أساساً أنطولوجياً لتحديد طبيعة الزمان وبالتالي إفراز المفارقة المؤدية إلى القول باستحالة الزمان .

ويتبين من الجزء الأول من الدراسة والخاص بشروط هوية الحدث ضرورة الإشارة إلى عنصر الزمان في تحديد شروط هوية الحدث بالنسبة لثلاث نظريات معاصرة في تحليل مفهوم الحدث .

ويتبين من الجزء الثاني الخاص باستعراض ونقد المراحل الثلاث في برهان مكتاجرت إلى أن مفارقة الزمان عنده تقوم أساساً على تصوّر الأحداث كمحتويات كلية (لوعاء) الزمان ومن هنا فإن الزمان لا يدخل في بناء الأحداث .

ويستخلص الجزء الثالث الخاص بكلية الأحداث وتعينها النتائج المنطقية المترتبة على القول بأن الزمان غير موجود ومدى تأثير ذلك على طبيعة الأحداث .

شروط هوية الحدث :

نقوم في هذا الجزء من الدراسة ببناء نظرية الأحداث لدى مكتاجرت ـ في ضوء الشروط الضرورية والكافية لتحديد هوية الحدث والتي يلزم عنها ـ في رأينا ـ مفارقة الزمان القائلة باستحالة الزمان ككيان حقيقي .

من الواضح أن مكتاجرت يفترض أن الكيانات التي تتصف بالماضي والحاضر والمستقبل والتي تولد متسلسلة أ الزمنية ، هي أحداث أي وقائع تحصل في العالم . والنماذج التي يطرحها في ذلك الصدد تبين ذلك بصورة جلية . مثلاً وفاة الملكة آن والتي يمكن الاستعاضة عنها بأمثلة أقرب إلى الذهنية العربية ، مثل وفاة جمال عبد الناصر أو زيارة أنور السادات للقدس المحتلة ، هي كيانات تفترض أنطولوجيا الأحداث وليس أنطولوجيا الجواهر الأولية (أو الأشياء) بالمعنى الذي نجده في كتابات أرسطو . وحتى لو اختلفنا حول مسألة الأولوية الأنطولوجية للأحداث على الجواهر الأولية بمعنى تحليل كيان الشيء في ضوء كيان الحدث أو قلنا بالأولوية الأنطولوجية للجواهر الأولية على الأحداث بمعنى تحليل كيان الحدث في ضوء كيان الشيء ـ فمن الضروري تأكيد مقولة لا شك فيها وهي أن الأمثلة التي يستخدمها مكتاجرت في برهانه لإثبات استحالة الزمان تدل على أن الأنطولوجيا التي يفترضها هي أنطولوجيا الأحداث لا الأشياء . والسؤال الذي نطرحه في هذا الصدد الذي يمثل في رأينا المحك الفاصل في تقييم برهانه هو ماهية الأحداث أي كيفية تحليل الأحداث من حيث تصنيفها الأنطولوجي في نسقه الفلسفي . هل هي كيانات عينية قابلة للتحديد بموجب شروط تمنع تكرارها أم هي كيانات عامة غير قابلة للتحديد الزمني والمكاني بموجب شروط تضمن لها صفة التكرار في أكثر من زمان ومكان . وكما يتبين من الحوار الدائر في الفلسفة المعاصرة حول هذه المسألة فإن الجواب على السؤال المطروح يستلزم تحديد شروط

الهـوية (identity conditions) وشروط التمييز (Individuation conditions) . . . . للأحداث ؟ ومتى تعذر التحديد الدقيق لتلك الشروط استعصى علينا التعرف على الأحداث وطبيعتها والخواص القابلة للتحقيق فيها . ومن هنا يكون من الضروري استقراء برهان مكتاجرت بغرض استخلاص شروط هوية الأحـداث وشروط التمييز التـي تحـدد بدورها طبيعة الأحداث والدور الذي تلعبه في برهانه لإثبات استحالة الزمان .

ولكن قبل الخوض في البرهان المذكور ، لا بد من وقفة قصيرة لتحديد ماهية الشروط المذكورة والشكل الصوري للقضايا المعبرة عن الهوية .

نبدأ بالقول بأن شروط الهوية تفيد في تمييز الأفراد العينية وأيضاً في تحديد الفئات . فمثلاً نستطيع أن نستخدم قضايا الهوية لدى الحديث عن الأفراد عندما نقول أن « نجمة المساء » تدل على ذات الشيء الذي تدل عليه « نجمة الصباح » أي كوكب الزهرة وبالتالي نعبر عن ذلك في شكل قضايا الهوية التالية .

١ ـ نجمة المساء = نجمة الصباح

٢ ـ أفلاطون = مؤلف كتاب الجمهورية ،

ونستطيع أن نستخدم قضايا الهوية لدى الحديث عن الكليات عندما نقول أن

٣ ـ فئة الأشياء الحمراء = فئة الأشياء المتصفة بلون الدم

ونستطيع أن نستخدم قضايا الهوية لدى الحديث عن الأحداث عندما نقول أن

٤ ـ وفاة أنور السادات يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ = موت الـرئيس المصري الثالـث في الذكرى الثامنة لحرب أكتوبر

ولكن بالرغـم من أن (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، تشتـرك في كونهـا قضـايا هوية صادقة ، إلا أن شروط هويتها مختلفة ، فمثلا لو قلنا أن شروط الهوية التي تتحقق في (٣) هي أن أعضاء الفئة على يمين رمز الهوية هي ذات أعضاء الفئة على يسار رمز الهوية ، نكون قد حددنا هوية الفئات بالنظر إلى العضوية ولكن من الواضح صعوبة تحقيق ذلك الشرط في (١) ، (٢) ، (٤) نظراً إليأن الأوصاف الموجودة أو الأسماء الموجودة على طرفي رمز الهوية لا تعبر عن فئات . فأفلاطون مثلا . لا يسمي فئة وإنما شخص ومن هنا يكون من الضروري البحث عن شروط أخرى لتحديد هوية الأشياء المفردة والأشخاص والأحداث

وقد جرت العادة في الأدبيات الفلسفية ، على تحـديد هوية الكيانـات المذكورة في (١) ، (٢) مثـلاً بالنظـر إلى الاستمـرار الزمانـي والمكانـي (Spatiotemporal) (Contiuity) . فالمكان الذي تحتله نجمة المساء هو ذات المكان الذي تحتله نجمة الصباح في كل لحظة زمنية من لحظات وجودها . ولو افترضنا حركة الأشياء مثل الكواكب فلا بد أن

نقول بأن المسار الذي تتخذه نجمة المساء مستمر زمنياً ومكانياً مع المسار الذي تتخذه نجمة الصباح .

إلاّ أن الاستمرار الزماني والمكاني والذي قد يكون كافياً لتحديد هوية الأشياء غير كاف لتحديد هوية الأحداث كما يتضح من المثال التالي لنفرض إصابة س بالبرد أثناء سباحته في مياه الخليج في يناير [٢] . وبحسب شرط الإستمرارية الزمنية والمكانية فإننا نضطر إلى القول بأن

إصابة محمد بالبرد = سباحة محمد في الخليج

أي أن الحدث المذكور على يمين رمز الهوية هو ذات الحدث المذكور على يسار رمز الهوية لأن كل منهما يحتل نفس الموقع الزماني والمكاني ويستمر طول الفترة التي يحتلها كل من الحدثين المذكورين في الأوصاف على يمين ويسار رمز الهوية . ولكن من الواضح أن الوصفين المذكورين على طرفي رمز الهوية لا يحددان بالضرورة نفس الحدث فمن الممكن أن يصاب س بالبرد في مكان آخر أو أن يسبح س في مياه الخليج بدون أن يصاب بالبرد .

ولذا فقد دأب الفلاسفة المعاصرون على توفير شروط هوية الأحداث بشكل متمايز عن الشروط الكافية لتحديد هوية الأشياء حتى لو اعتبرنا الأحداث والأشياء جزئيات وشروط الهوية للأحداث هي الشروط الضرورية والكافية لصدق قضايا الهوية من نوع (٤) وباستعراض سريع للفكر الفلسفي التحليلي المعاصر ، تتوفر لدينا ثلاث نظريات أساسية متنافسة حتى وإن لم تكن غير متوافقة ضرورة في تحديد إنماط شروط هوية الأحداث .

أولاً النظرية العينية (..... Particularist Theory) ومن أهم روادها دونالد ديفيد سون

ثانياً نظرية الخواص (..... Property Theory) ومن أهم الفلاسفة الذين قاموا بصياغتها بدقة جيغون كيم

ثالثاً نظرية القضايا (.. Proposition Theory) ومن أهم روادها تشيزم و ن . ل . ويلسون .

تقوم النظرية الأولى على أساس اعتبار الحدث كياناً عينياً قابلاً للتحديد الزماني وأحياناً المكاني وغير قابل للتكرار حتى وإن تشابهت الأحداث في بعض الخواص العامة . ويتم صياغة شرط الهوية في هذه النظرية على الشكل التالي :

يكون لحدث س نفس هوية ص إذا توفر وفقط إذا توفر لكل من س و ص نفس

الأسباب والنتائج [Davidson 1970 P . 231] ويتم التعبير عن ذلك الشرط رمزياً كما يلي :

س = ص = (ع) (ع ب س = ع ب ص) ٨ (ط) (س ب ط = ص ب ط) حيث

حيث تعبر (ب) عن علاقة السببية وتقرأ (ع سبب س) و (س سبب ط) وتعبر س و ص عن أحداث . ومن شرط الهوية المذكور نستنتج شرط تمييز الأحداث على الشكل التالي :

يكون س متميزاً عن ص إذا كان و فقط كان ل س سبباً مغايراً ل ص أو كان ل س نتيجة مغايرة ل ص

أما النظرية الثانية فتقوم على أساس اعتبار الأحداث خواصاً كلية تتمثل (Exemplified) في زمن ما بواسطة شيء ما (جوهر أولي بالمعنى الذي نجده في كتابات أرسطو) ومن هنا تمتاز الأحداث بقابلية التكرار والذي يعني تمثيل نفس الخاصة في زمن مغاير . بواسطة نفس الشيء أو من قبل شيء آخر . ويتم صياغة شرط الهوية في النظرية الثانية كما يلي [Kim 1976 . P . I6I]

[س ، ح ، ز١] = [ص ، ط ، ز٢] فقط إذا كان س = ص ، ح = ط ، ز١ = ز٢

حيث تعبر «س» و «ص» عن الأشياء أو الأشخاص التي تمثّل الخواص و «ح» ، «ط» عن الخواص «ز» و (ز) عن زمن تمثيل الخواص . وبذلك يتوفر لكل حدث ثلاثة عناصر وهي الخواص والأشياء والزمن . فالحدث المذكور على يمين رمز الهوية في (٤) هو ذات الحدث المذكور على يسار رمز الهوية لأن خاصة الوفاة = خاصة الموت ولأن أنور السادات = الرئيس المصري الثالث ولأن ٦ أكتوبر ١٩٨١ = الذكرى الثامنة لحرب أكتوبر .

حدث الوفاة إذن حدث عام Generic لأنه يعبر عن خاصة الوفاة ولكنه يتمثل عينياً في شخص السادات يوم ٦ أكتوبر .

ومن شرط الهوية السابق نستنتج شرط التمييز بين الأحداث على الشكل التالي :

يكون حدث [س ، ح ، ز] متميزاً عن حدث [ص ، ط ، ز] فقط إذا كان س ≠ ص أو كان خ ≠ ظ أو كان ز ≠ ز١

وبحسب الشرط السابق يكون حدث وفاة السادات متميزاً عن حدث اغتياله لأن الحدث الأول تمثيل لخاصة الوفاة في حين أن الحدث الثاني تمثيل لخاصة الاغتيال . خاصة الوفاة ≠ خاصة الاغتيال لأن الوفاة يمكن أن تتمثل بدون خاصة الاغتيال . أما بالنسبة للنظرية الأولى فإن وفاة السادات واغتياله هما حدث عيني واحد لا يمكن التمييز بينهما لأن الأسباب المؤدية إلى الوفاة والاغتيال في هذه الحالة واحدة وكذلك بالنسبة للنتائج المترتبة

عليه . الوفاة والاغتيال هما وصفان مختلفان لنفس الحدث الذي وقع في القاهرة يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

أما بالنسبة للنظرية الثالثة ، فيتم تحديد الحدث على أنه حقيقة واقعة (Fact) أو أمور الواقع (..... States of affairs) وبناء على ذلك يتم تحديد شروط هوية الحدث على الشكل التالي [Chisholm 1971 , Wilson 1974 . P . 3I4]

يكون حدث س = حدث ص فقط إذا تم استخلاص (Carved out) كل من س و ص من نفس الحقيقة الواقعة .

وتكون الحقيقة الواقعة س = الحقيقة الواقعة ص إذا كان لكل من سّ و ص نفس العناصر أو المكونات(Constituents)

وحقائق الواقع هي التي تضفي قيم الصدق على القضايا وشرط هوية القضايا هو تكون ق = ق فقط إذا كان لكل من ق و ق نفس العناصر أو المكوّنات والعناصر التي تدخل في بناء القضايا هي الأفراد , Individuals والخواص Properties > أو العلاقات Relations إذا توفر أكثر من فرد في القضية > والزمان .

مما تقدم نلاحظ أن الزمان عنصر ضروري لبناء الحدث وبالتالي لتحديد شروط هويته . وبدون العنصر الزمني لا يكون الحدث . فالعنصر الزمني يدخل في تحديد الأسباب والنتائج التي تقوم بدورها في تحديد هوية الحدث في النظرية الأولى . والعنصر الزمني يدخل في تحديد عناصر الحدث وبدونه يكون الحدث عاماً يستحيل تمييزه عن الخواص في النظرية الثانية . والعنصر الزمني يدخل في تكوين الأمر الواقع الذي يضفي بدوره قيمة الصدق على القضايا في النظرية الثالثة . التعبير « محمد مريض » ليست عبارة تحتمل الصدق أو الكذب لغياب التحديد الزمني الضروري لتحديد الوقائع وبالتالي القضايا . أما عبارة « محمد مريض في ٣١ أغسطس ١٩٨١ » فإنها تحتمل الصدق أو الكذب وإذا كانت صادقة فإنها تقرر أمراً من أمور الواقع وبالتالي حدثاً وقع بالفعل وإذا كانت كاذبة فهي تعبر عن لا واقع (Non — Fact)

ومن هنا نستنتج أولوية الزمان على الأحداث أنطولوجيا بمعنى ضرورة الزمان لتحقق الأحداث . فالعبارة التي تفتقد التحديد الزمني الدقيق لا تطابق الواقع وبالتالي لا تعبر عن أحداث وقعت بالفعل .

ولكن ما هو موقف مكتاجرت من هذه « النظريات » ؟ وما هي الشروط الضرورية والكافية لتحديد قضايا الهوية بالنسبة للأحداث ؟ للإجابة على هذا السؤال ، نستعرض بالتفصيل في الجزء الثاني الذي يلي المراحل الثلاثة الرئيسية في برهان مكتاجرت لإثبات استحالة وجود الزمان والذي يتضمن تعريفاً للأحداث .

برهان مكتاجرت :

إن تحديد العلاقة الأنطولوجية بين الأحداث والزمان يستلزم استعراضاً سريعاً لبرهان مكتاجرت حول استحالة الزمان وذلك لاستخدامه فروضاً خاصة بالأحداث كمقدمات لإثبات خطوة هامة في مراحل البرهان المذكور ألا وهي ضرورة التغير لوجود الزمان أي أن الزمان يستلزم التغير . فالفروض الخاصة بالأحداث ، إذن ، تؤلف في مجملها محوراً أساسياً للوصول إلى القول بأن الزمان يستلزم التغير وإذا أضفنا إلى ذلك مقولته بأن التغير يستلزم متسلسلة أ المتضمنة لصفات أو علاقات المستقبل والحاضر والماضي وإن متسلسلة أ متناقضة فقد تم استنتاج القول بأن الزمان متناقض وبالتالي فإنه غير حقيقي أي لا وجود له .

ومن هنا فإننا نتعرض في هذا الجزء من الدراسة لبرهان مكتاجرت بالتحليل والنقد في شكل ثلاثة مراحل يمر بها . تتعلق المرحلة الأولى باثبات استحالة التغير في الأحداث من حيث البدء في الوجود والخروج منه وتتعلق المرحلة الثانية باثبات استحالة التغير في تحول الأحداث وتتضمن المرحلة الثالثة البرهان الرئيسي لإثبات أن التغيرّ الوحيد الطارىء على الأحداث هو من حيث صفات المستقبل والحاضر والماضي .

المرحلة الأولى :

أولاً يعرف مكتاجرت الحدث على أنه ما يشغل موضعاً زمنياً ما . فمحتويات أو مضامين أي موضع في الزمان هو حدث ما . وإذا تزامنت محتويات متباينة في أي موضع زمني ، توفرت لدينا مجموعة من الأحداث . . . . . [Mctaggart 1927 P . 88]

ثانياً يعرف المواضع الزمنية على أنها حدود علاقتي السابق واللاحق والتي تكوّن العلاقات المولدة لمتسلسلة ب الزمنية . فكل موضع زمني في متسلسلة ب إما سابق أو لاحق على أي موضع زمني آخر [Mctaggart P . 87]

ثالثاً يحدد العلاقات المولدة لمتسلسلة ب على أنها ثابتة وغير متماثلة ومتعدية [Mctaggart P . 87] . فإذا كان موضع ز١ سابقاً على موضع ز٢ فهو كذلك دائماً ولا يمكن لموضع ز أن يسبق موضع ز أبداً . وإذا كان موضع ز١ سابقاً على ز٢ وكان موضع ز٢ سابقاً على ز٣ فإنه يلزم عن ذلك أن موضع ز١ سابق على موضع ز٣ وهكذا وفي ضوء التعريفات السابقة ، يقوم مكتاجرت بإثبات استحالة تعريف التغير في ضوء ظهور الأحداث على مسرح الوجود وخروجها منه في شكل البرهان التالي :

١ ـ الفرض الأول :

لنفرض أنْ متسلسلة ب فقط هي التي تكوّن الزمان بمعنى أنه يتكوّن من المواضع الزمنية ز١ ، ز٢ ، ز٣ ، ز٤ ، . . . . . الخ (بحسب التعريف الثاني المذكور أعلاه)

٢ ـ الفرض الثاني :

لنفرض أن مجموعة الأحداث ن ، و ، م هي محتويات مواضع زمنية في متسلسلة ب (بحسب التعريف الأول)

من الفرضين الأول والثاني يستنتج مكتاجرت

٣ ـ إذا كان ن سابقاً على و ولاحقاً ل م يكون ن دائماً في متسلسلة ب (من التعريف الثالث المذكور أعلاه الخاص بثبات علاقتي السابق واللاحق)

٤ ـ ويكون للحدث ن موضع في متسلسلة ب دائماً كما كان له دائماً موضع في تلك المتسلسلة (من الفرض الأول)

٥ ـ ويلزم عن (٤) أن (ن) كان دائماً حدثاً وسيكون دائماً حدثاً ولا يمكن له أن يبدأ في أن يكون أو يخرج عن كونه حدثاً .

ومن هنا فإنه يستنتج استحالة الحصول على التغير من ظهور الأحداث وخروجها من الوجود

نقد برهان المرحلة الأولى

لقد لاحظنا في تحليل البرهان أنه يقوم أساساً على تعريفات ثلاثة خاصة بمتسلسلة ب والعلاقات التي تنظمها والأحداث . ولذا فإن نقدنا في هذه المرحلة يختص أساساً بتلك التعريفات التي يفترضها في الفرضين الأول والثاني لاستخلاص شروط هوية الأحداث ثم نناقش مدى لزوم النتائج الأولية في (٤) و (٥) عن تلك المقدمات .

إن تعريف الحدث الذي يوفره مكتاجرت يقوم أساساً على أنه مضمون أو محتوي لموضع زمني ولذلك يكون من الضروري توضيح مفاهيم المحتوي أو المضمون وكذلك الموضع الزمني الداخله في تعريف الحدث . فالحدث لا يكون إلاّ إذا كان محتوي لموضع زمني ما . ولكن ما هي المحتويات التي تحتل المواضع الزمنية ؟

إن التعريف الثاني يوفر لنا تحديداً للمواضع الزمنية على أنها حدود علاقات السابق واللاحق والتي تولّد متسلسلة ب . متسلسلة ب إذاً هي عبارة عن علاقات السابق واللاحق بين المواضيع الزمنية التي يمكن تسميتها ز ، ز ، ز . . . . الخ . ومن هنا فإنه يمكن القول بأن الأحداث هي محتويات ز ، ز ، ز إلاّ أن تحديد المحتويات أو مضامين المواضع الزمنية يبقى غامضاً . وسنستعين بالنماذج التي يطرحها مكتاجرت للأحداث لاستخلاص شروط هوية الحدث . فوفاة الملكة آن هو حدث يحتل موضعاً زمنياً ما ولنسمي ذلك الموضع ز . والسؤال الذي نطرحه الآن هو ما هو المحتوي أو مضمون ز . هل هو وصف للحدث في شكله اللغوي « وفاة الملكة آن » أم هو « وفاة ملكة إنجلترا » . فمن المعروف توفر أوصاف غير محدودة للحدث المذكور . وبحسب شروط هوية الحدث نستطيع أن نجيب عن السؤال حول طبيعة المحتوي أو المضمون.فكما رأينا في عرضنا السابق نستطيع أن نجيب عن السؤال حول طبيعة المحتوي أو المضمون فكما رأينا في عرضنا السابق للنظريات الثلاث حول طبيعة الحدث تختلف المواقف الفلسفية حول تلك المسألة بحسب شروط الهوية التي تحددها النظرية . ومن هنا يكون من الضروري تحديد شروط هوية الحدث عند مكتاجرت .

لنبدأ بالفرض القائل أن العوامل الداخلة في تحديد شرط وجود الحدث هي الموضع الزمني والمحتوي على الشكل التالي :

يكون حدث س موجوداً إذا توفر لموضع زمني محتوي ملائماً لذلك الحدث . وبالتالي يمكن تحديد شرط هوية الحدث على الشكل التالي :

يكون س = ص إذا كان وفقط إذا كان س محتوي م١ للموضع الزمني ز وكان ص محتوي م٢ للموضع الزمني ز وكان م١ = م٢ و ز = ز . ويتم تحديد شرط تمييز الأحداث على الشكل التالي :

يكون س ≠ ص [يكون س متميزاً عن ص] إذا كان وفقط إذا كان م١ ≠ م٢ أو كان ز ≠ ز .

إختلاف الموضع الزمني إذاً شرطٌ كافٍ لتمييز الأحداث ولكن هل هو ضروري ؟ بعبارة أخرى ألا يمكن لحدثين متمايزين أن يحتلا نفس الموضع الزمني ؟ إن التعريف الأول السالف الذكر يفيد بالإيجاب بالنظر إلى قول مكتاجرت بأن المحتويات المتباينة لنفس الموضع الزمني تكوّن كثرة من أحداث . وبذلك نستنتج أن اختلاف الموضع الزمني ليس ضرورياً للتمييز بين الأحداث . أي أن توفر موضعين زمنيين يستلزم توفر حدثين ولكن توفر

حدثين اثنين لا يستلزم توفر موضعين زمنيين متباينين .

وبالنسبة لاختلاف المحتويات فهو أيضاً شرط كافٍ لتمييز الأحداث ولكن هل هو ضروري ؟ وحتى نجيب على ذلك السؤال فمن الضروري توفير إجابة واضحة عن سؤال آخر وهو متى تكون محتويات أو مضامين اللحظات الزمنية متباينة ومتى تكون واحدة ؟ مثلاً من الواضح أن المضامين التالية غير متباينة :

أ ـ لقاء السادات ببيغن في القدس المحتلة .

ب ـ لقاء بيغن بالسادات في القدس المحتلة .

ولكن هل تتباين المحتويات إذا أضفنا إلى تلك المجموعة من الألفاظ لفظي في « مبنى الكنيست » وفي « مقر مجلس الوزراء الإسرائيلي » ؟ بحيث أننا نحصل على كل من

جـ ـ لقاء السادات بيغن في القدس المحتلة في مبنى الكنيست
د ـ لقاء بيغن بالسادات في القدس المحتلة في مقر مجلس الوزراء الإسرائيلي .

من الواضح أن التعبيرين الأخيرين يصفان محتويات مختلفة إلاّ إذا افترضنا أن مقر مجلس الوزراء الإسرائيلي يقع ضمن مبنى الكنيست وهو غير صحيح .

ويلزم مما سبق أنه في حين أننا نقول بوجود حدث واحد يتم وصفه في أ ، ب إذاً اتفقا في الموضع الزمني ، لا نستطيع أن نقول بأن الحدث المذكور في (جـ) هو ذات الحدث المذكور في (د) إلاّ إذا وفقط إذا اتفقا في الموضع الزمني ولا يتأتي ذلك إلا على فرض تضمن مبنى الكنيست لمقر مجلس الوزراء الإسرائيلي .

ولكن الاختلاف المذكور في تحديد محتويات المواضع الزمنية والتي تفيد في تحديد الأحداث يتضمن مشكلات فلسفية أخرى حول مدى كفاية مجموعة من الألفاظ للتعبير عن المحتويات . مثلاً لنعتبر كل من (هـ) و (و) الذين يصفان محتويات نفس الموضع الزمني .

هـ ـ صافح السادات بيغن ببرود .
و ـ صافح بيغن السادات بحرارة .

هل نستنتج من ذلك اختلاف المحتويات في كل من (هـ) و (و) وبالتالي ضرورة التمييز بين حدثين إثنين هما مصافحة السادات الباردة لبيغن ومصافحة بيغن الحارة للسادات ؟ أم نقول بوحدة المحتوى واختلاف الأوصاف المقدمة للمحتويين لأنها مصافحة واحدة والإختلاف بين الوصفين هو أن «هـ» يتضمن وصفاً للحالة السيكولوجية للسادات

أثناء المصافحة وأن «و» يتضمن وصفاً للحالة السيكولوجية لبيغن أثناء المصافحة . ويلزم عن القول الثاني توفر أوصاف غير متناهية للحدث الواحد [محتوى الموضع الزمني المحدد] بينما يلزم عن القول الأول ضرورة التمييز بين حدثين إثنين يتم تحديدهما بالنظر إلى الخواص المذكورة في «هـ» ، «و» . وبما أن المصافحة المذكورة في (هـ) تتصف بالبرودة والمصافحة المذكورة في (و) تتصف بالحرارة نستنتج توفر حدثين لا حدثاً واحداً في العبارتين «هـ» ، «و» وبالتالي توفر محتويين إثنين لنفس الموضع الزمني .

مما سبق نستنتج أن التحليل المذكور يربط بين محتوى المواضع الزمنية أي (الأحداث) وبين العبارات التي تفيد في وصفها . ومن هنا يمكن تصنيف نظرية مكتاجرت على أنها أقرب إلى النظرية الثانية والثالثة منها إلى الأولى في الفكر الفلسفي المعاصر . ولكن هل يلزم عن ذلك أن النتيجة التي يصل إليها مكتاجرت حول ثبات الأحداث وعدم تغيرها هي نتيجة صادقة لا يمكن تفنيدها في ضوء التعريف الأول الذي يقدمه للحدث ؟

لقد سبق أن ذكرنا أن النتيجة التي يرمي إليها مكتاجرت ، لا تعتمد فقط على تعريفه للحدث وإنما أيضاً على تحديده لمتسلسلة ب . ويتضح ذلك من ملاحظة أن مفهوم « الثبات » يرتبط أساساً بالعلاقات المولّدة لمتسلسلة ب فنقول بأن علاقة السابق ثابتة مثلاً . وحتى نستنتج القول بثبات الأحداث ، يكون من الضروري إثبات أن إلتزام علاقتي السابق واللاحق في متسلسلة ب بصفة الثبات تستلزم إلتزام حدود العلاقة بتلك الصفة أيضاً سواء في ذلك حدود المواضع الزمنية أو الأحداث [محتويات المواضع الزمنية] . ولكن ما معنى القول بالثبات ؟ هل الثبات صفة منطقية كعدم التماثل و « التعدي » مثلاً ؟ أم أنها صفة زمنية لمتسلسلة ب الزمنية ؟ إن التفسير الثاني أقرب إلى الحقيقة بالنظر إلى أن تحديد الثبات « في التعريف الثاني يتم بالإستعانة بلفظ « دائماً » . فإذا كان ز سابقاً على ز فإن ز سابق على ز دائماً والتي تفيد بدورها بأن ز كان سابقاً على ز وأن ز يكون (بصيغة الحاضر) سابقاً على ز وأن ز سيكون سابقاً على ز . وذلك الإنتقال من الصيغة اللازمنية إلى الصيغة الزمنية يسمح لمكتاجرت القول بأن ز و ز هي مواضع ثابتة في متسلسلة ب وإذا كانت المواضع الزمنية ثابتة كانت محتوياتها ثابتة أيضاً أي كانت الأحداث ثابتة . ويلزم عن الثباتُ بهذا المعنى أن متسلسلة ب تحتوي على عدد ثابت غير متناه من الأحداث . ومتى تم إثبات ذلك فقد تم إثبات عدم انضمام أحداث جديدة لمتسلسلة ب وعدم خروج أحداث قديمة من المتسلسلة صفة الثبات إذن كالسرطان الذي يستشري في جميع أجزاء الجسم عندما يتمكن من جزء منه .

فمتى قبلنا بالثبات صفة للعلاقات المولدة لمتسلسلة ب وجب علينا قبوله بالنسبة لحدود تلك العلاقات بما في ذلك الأحداث . وهكذا ننتهي إلى القول بأن الأحداث لا تظهر في الوجود ولا تخرج منه ولا جديد تحت الشمس ! وثبات الأحداث يعتمد بالدرجة الأولى على ثبات العلاقات القائمة بين الأحداث . فإذا كان س سايقاً على ص فلا يمكن ل س أن يكون س بدون أن يكون سابقاً على ص . وذلك متفق تماماً مع المقولة المثالية الداعية إلى أن كافة العلاقات داخلية ولا وجود لعلاقات خارجية . ومفاد هذه المقولة أن كون س سابقاً على ص يدخل في تحديد س ولن يكون س هو ذات س إذا فقد صفته كحدث سابق على ص . أي أن كافة العلاقات التي يكون س طرفاً فيها تدخل في تحديد طبيعة س(؟٣)

.

وأقل ما يمكن قوله حول هذه المقولة أنها قابلة للنقاش بدليل تاريخ الجدل الفلسفي الذي دار بصددها . فإذا قارنا بين عبارتي

١ ـ بغداد شمال الكويت

٢ ـ بغداد شمال السيارة المسرعة على طريق الفحيحيل السريع

نلاحظ أن (١) وليس (٢) تدخل في تحديد موقع بغداد الجغرافي وبالتالي في تحديد طبيعة المكان الذي نستخدم إسم (بغداد) للإشارة إليه .

أما العبارة الثانية فلا تدخل في تحديد طبيعة موقع بغداد فمن الممكن أن تتحرك السيارة شمالاً إلى أن تصبح شمال بغداد .

فالعبارة الأولى فقط تفيد معنى الثبات وليست الثانية . فمن (١) نستطيع أن نستنتج أن مدينة بغداد (بما هي كذلك) كانت شمال الكويت وهي الآن شمال الكويت وستكون شمال الكويت . ولكننا لا نستطيع أن نستنتج من (٢) أن مدينة بغداد كانت شمال السيارة المسرعة على طريق الفحيحيل السريع وهي كذلك الآن وستكون كذلك إلى آخر لحظة في الزمان (إذا كان للزمان لحظة أخيرة)

ولكن كيف يمكن تطبيق التمييز السابق بين العلاقات الداخلية والخارجية على الأحداث وثباتها . لقد لاحظنا في عرضنا لبرهان مكتاجرت في هذه المرحلة أن ثبات الأحداث يتم إستنتاجها من ثبات المواقع الزمنية التي تدخل كحدود في علاقة السابق أو اللاحق المولدة لمتسلسلة ب لنقارن الآن بين

٣ ـ وفاة عبد الناصر سابق على وفاة السادات .

٤ ـ وفاة السادات سابق على وصول المركبة الفضائية الأمريكية مارينر إلى مدار كوكب نبتون .

نلاحظ أن (٣) فقط تعبّر عن علاقة ثابتة بين حدثي الوفاة ومن ذلك نستطيع استنتاج أن وفاة عبد الناصر كان سابقاً وهو الآن سابق وسيكون سابقاً على وفاة السادات . ولكننا لا نستطيع الآن أن نستنتج من (٤) أن وفاة عبد الناصر كان سابقاً وهو الآن سابق على وصول المركبة وسيكون سابقاً عليها . ويعود السبب في ذلك إلاّ أن الوصف الموجود على يسار سابق في (٤) لا يدل على حدث واقع بالفعل حتى لو أضفنا إليه التاريخ المتوقع لوصول المركبة الفضائية إلى ذلك الكوكب . فمن الممكن أن لا يتحقق التوقع المذكور لحصول خلل فني في المركبة يؤدي إلى تأخير وصولها إلى مدار الكوكب المذكور وأما إلى عدم وصولها إلى مدار الكوكب المذكور على الإطلاق . ويتبين لنا من تلك المقارنة بين (٣) و (٤) أن ثبات العلاقة بين موقعين زمنيين لا يستلزم ضرورة ثبات الأحداث . فوقوع الحدث ليس مجرّد توفر محتوى (مجموعة من الألفاظ) وموقع زمني وإنما تلازم المحتوى الذي يدلّ على حدث وقع بالفعل وموقع زمني يحدّده وقوع الحدث ومن هنا فإننا نستنتج بأن الوصف الموجود على يسار علاقة سابق في (٤) لا ينتمي إلى متسلسلة ب الآن وإنما ينتمي إليه فقط لحظة وصول المركبة إلى المدار المذكور بالفعل . ومثال (٤) يوفر لنا ـ نتيجة للتحليل السابق ـ مثالاً لحدث يبدأ بالوجود وتكذيباً لمقولة مكتاجرت بأن التغير لا يمكن تحديده في ضوء ظهور أحداث جديدة في متسلسلة ب . يمكن تحديد التغير إذن في ضوء انضمام أحداث جديدة إلى متسلسلة ب ويلزم عن ذلك أن متسلسلة ب مفتوحة وغير مغلقة .

المرحلة الثانية :

لم يكتف مكتاجرت بالبرهان السابق لإثبات استحالة استقراء التغير من متسلسلة ب والعلاقات المولدة لها بل قال أيضاً باستحالة التغير الذي قد يقال بأنه يطرأ نتيجة لتحول حدثٍ ما إلى حدث آخر . ، يستمد هذا البرهان الجديد مقدماته من التعريفات التي سبق ذكرها وإضافة مقدمة أخرى تقوم بتعريف التحول .

ويعرّف مكتاجرت تحوّل م إلى ن على الشكل التالي

يتحول م إلى ن فقط إذا توقف م عن الوجود وبدأ ن في الوجود أو أن م قد أصبح ن .

والتحول بهذا المعنى يفترض تغير م إلى ن مع احتفاظه بهويته من خلال عنصر ثابت فيه . وذلك مستحيل بحسب البرهان التالي :

١ ـ تحوّل م إلى ن يستلزم م ≠ ن
٢ ـ م ≠ ن يستلزم استقلال حدث م عن حدث ن
٣ ـ تحوّل م إلى ن في ز يستلزم لا م . ن في ز
٤ ـ ويلزم عن ٣ أنه في ز توقف عن كونه حدثاً وبدأ ن في كونه حدثاً .
٥ ـ ولكن بحسب برهان المرحلة الأولى لا يمكن لأي حدث أن يبدأ في كونه حدثاً أو أن يتوقف عن كونه حدثاً .

نقد برهان المرحلة الثانية

نلاحظ أن هذا البرهان يفترض ضرورة وجود حدين لعلاقة التحوّل . ولكن التحول بحسب تعريفه السابق يفترض أساساً أن م المتحوّل لم يعد م . أي أن م يفقد هويته من حيث هو م عندما يتحول إلى ن . فكيف يمكن ل م أن يحتفظ ويفقد هويته في نفس الوقت وبعبارة أخرى فإن مفهوم التحول متناقض في حد ذاته لأنه يفترض أن م يكون ن مع احتفاظه بهويته ك م ؟

ولكن كثيراً ما نستخدم مفهوم التحول بدون أن يلزم عن ذلك تناقض فمثلاً نستطيع أن نتحدث عن تحول الزهرة اليانعة إلى زهرة ذابلة بدون أن يلزم عن ذلك أن الزهرة قد فقدت هويتها كزهرة وكذلك نتحدث عن التحول من مكان إلى مكان آخر بدون أن يلزم عن ذلك تحول أو تغيّر هوية الشيء المتحرك وإنما فقط المكان الذي يشغله الشيء المتحرك .

إن المثالين المذكورين يفترضان أنطولوجيا الأشياء « الزهرة والسيارة » والتحول المذكور هو بالنسبة لصفاتها العرضية فقط فالزهرة لا تفقد هويتها كزهرة لذبولها والسيارة لا تفقد هويتها كسيارة لانتقالها من موقع إلى آخر . والمحكّ الحقيقي لتقييم برهان مكتاجرت يكمن في توفير صفات عرضية للأحداث يثبت احتفاظ الحدث بهويته بالرغم من تحوله بالنسبة لبعض صفاته العرضية .

ومن هنا يكون من الضروري توفير مثال لحدث متحوّل مع احتفاظه بهويته حتى يتم تحديد العنصر المتغّير فيه والذي يؤدي إلى القول بأن حدث م قد تحول إلى حدث ن .

والمثال الذي سنذكره الآن هو لحدث عاينه الكثير من سكان الكويت في عام ١٩٨١ وهو حدث إعدام خالد الذيب (الذي أدين في جرائم خطف وقتل الأطفال) . سنلاحظ في ذلك الحدث (وهو حدث مركب لأنه يتكّون على الأقل من حدثين هما تعليق خالد الذيب على المشنقة ووفاة خالد الذيب) . ولنسمي حدث تعليقه على المشنقة م ولنسمي حدث وفاته (ن) . من الواضح أننا نستطيع أن نتحدث هنا عن حدثين مستقلين أي أن م≠ ن .

ومن الواضح أن وقوع م لا يعني ضرورة وقوع ن . فمن الممكن أن نتصوّر وقوع م بدون وقوع ن في حالة ضعف حبل المشنقة وانقطاعه قبل حدوث الوفاة مثلاً . ويمكن اعتبار العلاقة بين م و ن نموذجاً للعلاقة السببية [ديفيد هيوم ١٨٨٨] التي لا تقوم بين طرفين إلاّ إذا أمكن التمييز بينهما أي توفير وصف مستقل ل م بدون الإشارة إلى وصف ن .

ولكن ما هو التغيرّ أو التحول الذي طرأ على حدث م والذي حوله إلى ن . إن التغير الذي نبحث عنه هو تغير في علاقة م بالأحداث الأخرى المكوّنة للمسلسلة السببية . فقد كان حدث م مجرّد نتيجة لأحداث سابقة عليه مثل إدانة خالد الذيب في جرائم خطف وقتل الأطفال ، وتوقيع أمير البلاد على قرار المحكمة . . . الخ وتحول إلى سببٍ للوفاة بعد وقوعه . أي أنه تغيرّ من حيث كونه مجرد نتيجة للأحداث السابقة عليه إلى كونه سبباً لدى وقوع حدث جديد في السلسلة السببية ألا وهو حدث الوفاة . تحوّل الأحداث إذن هو تحوّل في مواقعها السببية من مجرّد نتائج إلى كونها أسباباً لأحداث جديدة تظهر على مسرح الوجود . فإذا وقعت الأحداث بالفعل تحولت مواقعها السببية من موقع النتيجة إلى موقع السبب بالنسبة لحدود جديدة تضاف إلى السلسلة السببية .

ولدى تحديدنا لتحوّل الأحداث بهذا المعنى فإنه يمكن للأحداث أن تتحول دون أن تفقد هويتها فحدث م مازال سابقاً على حدث ن وحدث م مازال نتيجة للأحداث السابقة عليه . ولكن الجديد في الأمر هو أنه لدى وقوع ن نستطيع أن نعيد وصف م على أنه سببٌ ل ن ولم يكن ليتأتى ذلك الوصف لو لم تحصل الوفاة .

ومن هنا نستطيع أن نشبّه تحول الأحداث في السلسلة السببية بالتحوّل المكاني للأشياء في سلسلة المواقع المكانية بدون أن يلزم عن ذلك تحوّل في هوية الأشياء المتحرّكة من موقع إلى آخر ونستنتج من التحليل السابق أن ذكر العلاقة السببية يكون ضرورياً في معرض حديثنا عن الأحداث والذي لا تستلزمه أنطولوجيا الأشياء .

يلزم عن التحوّل في حدث م إذن تحوّله من موقع النتيجة إلى السبب ولا يحتل ذلك الموقع الجديد إلاّ إذا وقع بالفعل . وقد يقال بأنه يلزم عن التحليل السابق أن الأحداث لا تتحول إلاّ إذا كانت مؤثرة وقد توجد أحداث غير مؤثرة Ineffectual events [Brand 1975. P . I37] وردنا الطبيعي على ذلك هو أنه إذا وجدت أحداث غير مؤثرة فقد وجدت أحداث غير متغيرة . وتلك نتيجة لا نختلف معها لأن برهان مكتاجرت يفترض وجود التغير ولكنه يبحث عن مصدره في مكان آخر ألا وهو تغيرّ الأحداث في صفات المستقبل والحاضر والماضي . وذلك هو برهان المرحلة الثالثة الذي نتوجه إليه الآن .

برهان المرحلة الثالثة :

ننتقل الآن إلى البرهان الرئيسي الذي استخدمه مكتاجرت لإثبات أن الأساس الوحيد للتغير يكمن في تغير الأحداث من حيث صفات المستقبل والحاضر والماضي التي تولّد متسلسلة أ [٤] . فحدث وفاة السادات كان مستقبلاً قبل ٦ أكتوبر ١٩٨١ وأصبح حاضراً في ذلك اليوم ثم أصبح بعد ذلك التاريخ حدثاً ماضياً . إلاّ أن المستقبل والحاضر والماضي صفات متنافرة Incompatible بمعنى أن كل حدث هو إمّا مستقبل أو حاضر أو ماض ولا يمكن لأي حدث أن يتصف بتلك الصفات جميعاً في نفس الوقت . فعندما نقول أن حدث م مستقبل فإنه يلزم عن ذلك أنه ليس حاضراً وليس ماضياً . وعندما نقول أن حدث م حاضر فإنه يلزم عن ذلك أنه ليس مستقبلاً ولا ماضياً وعندما نقول حدث م ماض فإنه يلزم عن ذلك أنه ليس مستقبلاً ولا حاضراً . إلاّ أن كل حدث ـ كما ذكرنا بالنسبة لحدث وفاة السادات ـ يتصف بتلك الصفات جميعاً وبناء على ذلك فقط نستطيع الحصول على التغيرّ في الأحداث .

ويلزم مما سبق أن متسلسلة أ متناقضة لأن حدودها تتصف بصفات متنافرة وإذا كانت متناقضة فلا يمكن أن تعبر عن متسلسلة متحققة في الوجود . وإذا كانت متسلسلة أ غير موجودة ، فالتغير غير موجود وإذا لم يوجد التغير ، لم يوجد الزمان لأن الزمان يستلزم التغير . ويشكل رمزي نعبر عن برهان مكتاجرت بالقياس التالي[٥]

إذا افترضنا أن
ق = متسلسلة أ
ل = التغير
م = الزمان

فإنه يمكن إستدلال النتيجة ∴ م من مجموعة الصيغ التالية :

١ ـ م ⊃ ل	(الزمان يستلزم التغير)
٢ ـ ل ⊃ ق	(التغير يستلزم متسلسلة أ)
٣ ـ م ⊃ ق	من ١ ، ٢ بمتسلسلة اللزوم
٤ ـ ∴ق	(لأن متسلسلة أمتنا قضة وبالتالي غير حقيقية .
٥ ـ ∴ م	٣ ، ٤ (النفي بالنفي)

وإذا حاولنا تفادي التناقض في متسلسلة أ بالقول بأن كل حدث يتصف بالمستقبل والحاضر والماضي على التوالي وليس في نفس الوقت فإننا نواجه بالبرهان التالي :

١ ـ كل حدث ينتمي ضرورة لمتسلسلة أ بمعنى أن كل حدث يتصف (بصيغة زمنية) بصفات المستقبل والحاضر والماضي . فكل حدث كان مستقبلاً ويكون حاضراً ثم يصبح ماضياً .

٢ ـ كان حدث م مستقبلاً إذا كان فقط إذا كان حدث م يتصف بالمستقبل (بصيغة غير زمنية) في زمن ماضي .

ويكون حدث م حاضراً إذا كان وفقط إذا كان حدث م يتصف بالحاضر (بصيغة غير زمنية) في زمن مستقبل .

٣ ـ يلزم عن (٢)

أن م مستقبل في لحظة زمنية ـ ماضية وأن م حاضر في لحظة زمنية حاضرة وأن م ماض في لحظة زمنية مستقبلة .

٤ ـ إلاّ أن اللحظات الزمنية مثل الأحداث تمتاز بصفات المستقبل والحاضر والماضي (أي أن أي لحظة زمنية ز كانت مستقبلية ثم تصبح حاضرة وسوف تكون ماضية) .

٥ ـ يلزم عن (٤)

أن أي لحظة زمنية ز تتصف بالمستقبل في لحظة زمنية ماضية ثم تتصف بالحاضر في لحظة زمنية حاضرة ثم تتصف بالماضي في لحظة زمنية مستقبلية .

٦ ـ يلزم عن (٥)

ضرورة افتراض لحظة زمنية ثانية زٍ في متسلسلة ثالثة بحيث تتصف زٍ بالمستقبل والحاضر والماضي على غرار م في متسلسلة الأحداث و زٍ في المتسلسلة الثانية . وهكذا إلى ما لا نهاية .

٧ ـ يلزم مما تقدم أن محاولات تلافي التناقض في متسلسلة أ الأصلية يؤدي إلى تصدير التناقض من متسلسلة أ إلى متسلسلة اللحظات الزمنية زٍ . . . . زٍ+ . . . . الخ ومن ثم، متسلسلة اللحظات الزمنية زٍ . . . . زٍ+ . . . . الخ

أي أنه لا يمكن تلافي التناقض وإنما تأجيله فقط إلى ما لا نهاية ومن هنا فإن التناقض الذاتي في متسلسلة أ الأصلية يطاردنا إلى ما لا نهاية لأن كل متسلسلة جديدة نفترضها هي نسخة جديدة من متسلسلة أ .

تقييم برهان المرحلة الثالثة :

النقد الأول :

يقوم برهان المرحلة الثالثة على فرض أساسي ألا وهو اتصاف الأحداث بصفات المستقبل والحاضر والماضي . والسؤال الذي نبدأ به مناقشتنا لهذا البرهان هو في مدى **التساوي الأنطولوجي** لتحقق صفات أ الزمنية في الأحداث ! وبعبارة أخرى فالسؤال الذي نطرحه هو : هل تحتفظ الأحداث بنفس المكانة الأنطولوجية عندما تتصف بالمستقبل والحاضر والماضي ؟ أي هل يكون للحدث المستقبلي نفس المكانة الأنطولوجية مثل الحدث الحاضر والحدث الماضي . فمن الواضح أن القول بتغير الأحداث من حيث صفات أ ـ كما يقول مكتاجرت ـ يستلزم القول بعدم تغير الأحداث من حيث المكانة الأنطولوجية . فالتغير الوحيد الذي يطرأ على الأحداث ـ بحسب موقفه ـ هو تغيرها من حيث صفات المستقبل والحاضر والماضي .

وإذا كان استنتاجنا في الفقرة السابقة صحيحاً ، فإننا نعيد طرح سؤالنا السابق على الوجه التالي : هل تحتفظ الأحداث بنفس الهوية لدى اتصافها بالمستقبل والحاضر والماضي . وما معنى القول بأن م حدث مستقبلي أي كيف يمكن تصنيف م على أنه حدث وهو لم يحدث بعد .

أن السؤال المذكور يطرح المشكلة التي أصبحت تعرف في الأدبيات الفلسفية المعاصرة باسم «عدم التماثل الانطولوجي بين المستقبل والماضي» من حيث أن المستقبل مفتوح (Open) والماضي مغلق (closed) . ويستمد الاتجاه المذكور حول عدم تماثل المستقبل والماضي دعمه الحقيقي من مصدرين :

الأول هو القول بأن القضايا المستقبلية ليست صادقة ولا كاذبة أي أنها محايدة من حيث قيم الصدق والكذب ، في حين أن القضايا الماضية اما صادقة أو كاذبة . ونجد جذور هذا الدعم في مناقشة أرسطو لمسألة المعركة البحرية غدا[٦]

أما المصدر الثاني فهو القول بأن القضايا المستقبلية عامة من حيث الشكل المنطقي في حين أننا نجد أن القضايا الماضية يمكن أن تكون مفرده (Singular) ـ تقوم هذه المقولة على نظرية عامة حول طبيعة التنبؤات أو التوقعات ـ وهي قضايا مستقبلية ـ وتمييزها عن القضايا التقريرية الخاصة بأحداث الماضي[٧]

وينطلق الدعم الأول للقول بأن المستقبل مفتوح من عدم التزام قضايا المستقبل بمبدأ الوسط المرفوع «Law of Excluded Middle» . ومفاد ذلك المبدأ أنه بالنسبة لأي قضية

ونقيضها تكون احداهما صادقة ضرورة والأخرى كاذبة ضرورة . الاّ أنه يتضح من اعتبار أي قضية مستقبلية ـ مثلا

أ ـ ستقع المعركة البحرية غدا ، ونقيضها
ب ـ لن تقع المعركة البحرية غدا

أنه لا يمكن الجزم الآن بأن أ صادقة ضرورة وب كاذبة ضرورة أو أن أ كاذبة ضرورة وب صادقة ضرورة . فالقول بصدق أ أو ب لا يتحقق الاّ بالانتظار إلى الغد . فاذا وقع الحدث المذكور في أ قلنا بأن أ صادقة وإذا لم يقع قلنا بأن ب صادقة . ومن الضروري ملاحظة أن عدم التزام أ ونقيضها بمبدأ الوسط المرفوع يخضع لتفسيرين مختلفين . يقول الأول[٨] بأنه بالنسبة لعبارتي أ، ب، فمن الضروري أن تكون احداهما صادقة والأخرى كاذبة ولكننا لا نعرف الآن على وجه التحديد أي منهما صادقة وأي كاذبة ويفيد التفسير الثاني [٩] أن المبدأ المذكور لا يتحقق على الاطلاق بالنسبة لقضيتي أ ، ب لأن الحدث المذكور ليست له أية هوية انطولجيه . وبالتالي فان القضية المستقبلية بصورة عامة ـ محايدة من حيث قيم الصدق والكذب . وقد أدى الاتجاه الأخير الى ظهور الأنسقة المنطقية الثلاثية من حيث قيم الصدق مثل نسق لوكاسيفكس Lukasiewics القائم على افتراض ثلاث قيم هي الصدق، والكذب، والحياد< عدم التحديد > .

أما بالنسبة للدعم الثاني للقول بعدم تماثل الماضي والمستقبل على أساس التمييز بين الشكل المنطقي العام والمفرد للقضايا فيقول باستحالة التعيين الناجح لهوية الفرد المستقبلي لأن تعيين الفرد المستقبلي يستلزم الاشارة اليه (أي انتقائه من بين مجموعة من الاشياء) أو تسميته أو توفير وصف محدد له(Definite Description) . ويمكن استخدام المعيار التالي لتعريف التعيين الناجح لهوية الفرد المستقبلي :

« يمكن استخدام تعبير معينّ مفرد لتعيين فرد زمني ـ مكاني بنجاح إذا توفر وفقط إذا توفر في النسق الزماني ـ المكاني مدلول لاستخدام ذلك التعبير وعرف كل من المتحدث والمستمع هوية ذلك المدلول. (Gale 1968, P. 183.)

ولوضع المعيار المذكور أعلاه في معرض مناقشتنا لطبيعة الأحداث نقول أنه يمكن استخدام تعبير مفرد معين لتعيين حدث بنجاح إذا توفر وفقط إذا توفر في النسق الزمني والمكاني مدلول لاستخدام ذلك التعبير وعرف كلّ من المتحدث والمستمع هوية ذلك المدلول.

وبناء على ذلك المعيار المذكور نقول بأن التعبيرات المفرده المعينة لا تنجح في تعيين

الأحداث المستقبلية لعدم وجود مدلولات لتلك التعابير في النسق الزماني ـ المكاني ولعدم معرفة كل من المتحدث والمستمع لهوية تلك المدلولات. ولايضاح المعنى المقصود من المعيار المجرّد، لنأخذ مثالاً لتعبير مفرد معينّ لحدث مستقبلي:

«وفاة الأمين العام العاشر للأمم المتحدة»

من الواضح أن التعبير المذكور يشير إلى حدث مستقبلي وهو حدث وحيد (مفرد) معينّ (لا مثيل له). ولكن هل ينجح في تعيين حدث مستقبلي؟ ليس بحسب المعيار المذكور لأنه لا يوجد في النسق الزماني ـ المكاني مدلول لذلك التعبير ولا يعرف كل من المتحدث (مستخدم التعبير) والمستمع من هو الشخص الذي نتحدث عن وفاته. وما هي الدولة التي ينتمي اليه... الخ. ويعود السبب في ذلك الى أنه قد يقرر المجتمع الدولي في يوم ما (في المستقبل) أن المنظمات الدولية غير مجدية في حل النزاع بين الدول ويدعو الى حلها. ومتى انتفى مركز الأمين العام للمنظمة الدولية انتفى أيضاً امكان وقوع حدث يمكن تسميته أو وصفه على أنه «حدث وفاة الأمين العام العاشر للأمم المتحدة»، وفاة شخص يحتل مركزاً غير موجود. ومن جهة أخرى فانه من الغريب التحدث عن احتلال شخص لم يولد بعد وقد لا يولد أبدا مركزاً قد لا يستمر في الوجود. (ويذكرنا هذا المثال في البحث عن حدث مستقبلي ببحث الأعمي في غرفة مظلمة عن قطة سوداء غير موجودة).

مما تقدم نستنتج أننا حتى لو قلنا بأن الأحداث الماضية كانت مستقبلية وأصبحت حاضرة ثم ماضيه <والأمثلة التي يطرحها مكتاجرت هي لأحداث ماضيه >فلا يمكن أن نستنتج من ذلك أن كل حدث متوقع < مستقبلي > سيصبح حاضراً ثم ماضياً. وفي ذلك يكمن أختلاف أساسي بين الماضي المغلق والمستقبل المفتوح.

النقد الثاني

يختص هذا النقد بطبيعة الصفات الزمنية المولّدة لمتسلسلة أ من حيث تحققها في الأحداث.

من الواضح أن برهان مكتاجرت يقوم على أساس أن المستقبل والحاضر والماضي صفات متنافرة بمعنى أن أي حدث لا يمكن أن يتصف بها جميعا. ولكن كل حدث يكون مستقبلا ثم حاضرا ثم ماضياً وذلك مؤدٍ إلى تناقض في متسلسلة أ.

والسؤال الذي نطرحه في هذا الصدد يخص طبيعة الصفات الزمنية. هل هي صفات مطلقة ثابتة وضرورية للأحداث حتى تكون كذلك أم أنها صفات نسبية نضفيها على الأحداث بالنظر الى علاقات تقوم بينها وبين حدث آخر هو موقع الحكم عليها. وبتعبير

آخر هل هي صفات داخلية للأحداث أم أنها صفات خارجية تتحقق فيها في حالة توفر كيانات أخرى.؟

من الواضح أن الصفات الثلاثة المذكورة لا يمكن أن تكون صفات ذاتية للأحداث بدليل أننا لو افترضنا مجموعة محدودة من الأحداث مرتبة ترتيبا خطياً بمعنى وجود حدث أول وحدث أخير للزم عن ذلك أن الحدث الأول والأخير يمتازان بجميع الصفات الثلاثة الآ أن ذلك غير صحيح باعتراف مكتاجرت نفسه (هامش ٤ في أسفل ص ٩٥). فبحسب الفرض المذكور لا يتصف الحدث الأول بالمستقبل أبدا ولا يتصف الحدث الأخير بالماضي أبدا.

ومن جهة أخرى فان صفات المستقبل والحاضر والماضي لا تتحقق في حالة افتراض واحد حدث فقط. وذلك لأننا حتى نضفي عليه صفة المستقبل فمن الضروري وجود حدث آخر سابق عليه يمثل موقع الحكم عليه بأنه مستقبل. ولا نستطيع أيضاً أن نضفي على الحدث الوحيد صفة الماضي الآ إذا افترضنا وجود حدث آخر لاحق له يمثل موقع الحكم عليه بانه ماض.

ونستنتج من الاعتبار السابق أن صفات المستقبل والحاضر والماضي ليست صفات ذاتية للأحداث وإنما صفات خارجية نضفيها عليها بحكم علاقات تقوم بين الحدث الموصوف وأحداث أخرى[١٠].

ومن هنا نعيد طرح سؤالنا حول طبيعة صفات أ على أنه سؤال حول طبيعة علاقات أ الزمنية. وهل يمكن اعتبارها علاقات متنافرة. وما معنى التنافر بين العلاقات؟

لأول وهلة قد يبدو أن علاقة الوالد تنفر من علاقة الابن إذا قامت بين نفس الحدود (س) و (ص) وأن علاقة الشمال والجنوب متنافرة إذا قامت بين نفس الحدود ($م_1$) و ($م_2$) على أساس أن (الولد) (والأبن) وكذلك (الشمال) و(الجنوب) علاقات متعدية وغير متماثلة

ولكن إذا افترضنا أن حدود علاقتي الوالد والأبن هي س، ص، ع فلا يقوم أي تنافر بين كون ص والدا ل س وابناً ل ع. أي كون ص والدا وابناً مجتمعين. وكذلك إذا افترضنا أن حدود علاقتي الشمال والجنوب هي $م_1$، $م_2$، $م_3$ فلا يقوم أي تنافر بين كون موقع $م_1$ شمال موقع $م_2$ وجنوب موقع $م_3$.

وكذلك الحال بالنسبة للمستقبل والحاضر والماضي، فأي حدث يكون مستقبلاً بالنسبة للحظة زمنية $ز_1$. مثلاً وفاة أنور السادات مستقبل بالنسبة للحظة الزمنية ٥ أكتوبر ١٩٨١. وحاضر بالنسبة للحظة الزمنية ٦ أكتوبر ١٩٨١ وماضي بالنسبة للحظة الزمنية ٧

أكتوبر ١٩٨١ . ومن هنا فان مكتاجرت ينتقل من القول بتناقض متسلسلة أ ÷ألى القول فقط بأنها مؤدية إلى دور غير متناه [خطوات ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ في المرحلة الثالثة من البرهان] .

إلا أن التنافر المقصود قد يصاغ بصورة غير زمنية (مطلقة) على أنه إذا كان حدث س ماضياً فانه يلزم عن ذلك أنه ليس حاضراً وليس مستقبلاً وإذا كان حدث س حاضراً فإنه يلزم عن ذلك أنه ليس مستقبلاً وليس ماضياً، وإذا كان حدث س ماضياً فأنه يلزم عن ذلك أنه ليس مستقبلاً وليس ماضياً . ومن هنا فالمطلوب مقارنة الماضي والحاضر والمستقبل بصفات تصنيفية مناسبة من حيث التنافر المطلق . ونختار لتلك المقارنة الصفات التصنيفية الطفولة والشباب والكهولة . فمن الواضح انه إذا قمنا بتصنيف شخص ما (أ) على أنه طفل فانه يلزم عن ذلك أنه ليس شاباً وليس كهلاً وإذا قمنا بتصنيف شخص ما (ب) على أنه شاب فانه يلزم عن ذلك انه ليس طفلاً وليس كهلاً وإذا قمنا بتصنيف شخص ما، حـ، على أنه كهل فأنه يلزم عن ذلك انه ليس طفلاً وليس شاباً . ولكن بالرغم من ذلك التنافر غير الزمني بين صفات الطفولة والشباب والكهولة فهي صفات متصلة بمعنى أننا نتوقع مرور كل من (أ) و (ب) و (جـ) بها جميعاً. فكيف يكون ذلك ؟ هلّ نستنتج من ذلك أن المراحل المذكورة في حياة الأشخاص ليست حقيقية لأنها تجمع بين صفات تصنيفية متنافرة على الاطلاق.

وللمحافظة على حقيقة متسلسلة أ وحقيقة المراحل الثلاثة في حياة الأشخاص، نقول بضرورة التمييز بين الجمع المطلق والجمع على التوالي بين الخواص المذكورة . فالجمع المطلق بين خواص متنافرة يخلق تناقضاً ولكن الجمع على التوالي بين صفات متنافرة لا يخلق تناقضاً. وهذه الملاحظة هي التي تؤدى إلى رفض نتيجة البرهان في مرحلته الثالثة والقائلة بأن متسلسلة أ متناقضة . والقول فقط بأن حقيقة متسلسلة أ تؤدى إلى تسلسل غير متناه .

ولقد أشار عدد غير قليل من نقاد مكتاجرت إلى قبول القول الثاني لأنه لا ينم عن دور فاسد بالنظر إلى أمرين :

أولاً : لقد أخطأ مكتاجرت عندما تصوّر الزمان على أنه مكوّن من متسلسلتين فقط (متسلسلة ب القائمة على علاقتي القبل والبعد) و (متسلسلة أ القائمة على صفات الماضي والحاضر والمستقبل) فحقيقة الأمر هي أن متسلسلة أ ليست متسلسلة واحدة مفرده وإنما هي مجموعة غير محدودة من المتسلسلات . فكل « آن » متميز يحدد متسلسلة من متسلسلات أ . ومن هنا يكون من الضروري التحدث عن متسلسلة أ بصيغة الجمع لا المفرد [Wells 1975 P. 208]

ثانياً : يلزم عن الأمر الأول أن التسلسل غير المتناهي هو نتيجة ضرورية لتصوّر

متسلسلة أعلى أنها مجموعة متسلسلات . ولا غرابة في ذلك لأنه يمكن تعريف الحاضر على أنه متزامن مع الآن، والماضي على أنه لاحق للآن والمستقبل على أنه سابق على «الآن». ولكن كل آن معينٌ يخلق معه متسلسلة خاصة به من نوع أ [Sellars, 1963]

١ ـ كلية الأحداث وتعينها:

إن استعراضنا لبرهان مكتاجرت ونتيجته يؤدي إلى القول بعدم وجود الزمان . ولكن ما تأثير ذلك على مكانة الأحداث من النسق الأنطولوجي؟ هل يلزم عن ذلك عدم وجود الأحداث؟ (نظراً لتعريف الحدث على أنه محتوى لحظة زمنية) أم أنه يلزم عن ذلك فقط عدم وجود الأحداث ككيانات زمنية . أن القول الثاني أقرب إلى الصواب بالنظر إلى العلاقة التي تقوم بين الزمان والأحداث في تصور مكتاجرت . فقد لاحظنا لدى استعراضنا لبرهانه في المرحلة الأولى تعريفه للأحداث على أنها محتويات اللحظات الزمنية المكونة لمتسلسلة ب الثابتة . والمحتويات المتباينة المتزامنة تولد مجموعة من الأحداث. ويتبين من ذلك التعريف أن الزمان لا يدخل في تحديد هوية الحدث أو بنائه وإنما يحتويه من الخارج فقط كما يحتوي الوعاء ما يوضع بداخله . ومن هنا فانه يمكن القول بأن وجود الأحداث مستقل عن وجود الزمان. وإذا قلنا مع مكتاجرت بعدم وجود الزمان فانه لا يلزم عن ذلك ضرورة عدم وجود الأحداث وإنما عدم وجودها ككيانات زمنية . ولكن ما معنى ذلك القول؟ كيف يمكن للحدث أن يوجد ككيان غير زمني؟

ان الجواب على ذلك السؤال يطرح فكرة الأحداث كحقائق أبدية لا تتغير. وهو ما يردده مكتاجرت عندما يقول بأن حدث وفاة الملكة آن حقيقة ثابتة لا تتغير من حيث أنه حدث وفاة وأنه وفاة ملكة... الخ. أي أن الحدث هو عبارة عن مجموعة من الخواص الكلية التي لا تتأثر بمرور الزمان أو وجوده . ومن هنا يكون الحدث عبارة عن التقاء مجموعة من الخواص الكلية . وفي ذلك تشابه واضح بقول النظرية الثانية في هوية الأحداث بأن الأحداث العامة«Generic» التي لم تتمثل في زمن ما بواسطة شخص ما، هي عبارة عن خاصة كلية . حدث الوفاة اذن بحسب هذا التصور هو حدث عام لأنه عبارة عن خاصة الوفاة . وتلك الخاصة الكلية قابلة للتكرار في أكثر من زمان ومن قبل أكثر من شخص . ويتم التعبير عن الخاص الكلية في اللغة باستخدام الأفعال والأسماء العامة مثل الفاظ «الوفاة»، «الولادة»، «الاغتيال»، «اللقاء»..... الخ. ومن الضروري تجريد الأفعال من صيغتها الزمنية حتى يتسق ذلك مع قول مكتاجرت بعدم وجود الزمان.

ولاستيعاب التصور المطروح والخاص بالحدث ككيان كلي غير زمني، فمن

الضروري توفير شروط التمييز للأحداث على ألاّ تتضمن اشارة الى زمن وقوع الحدث لأن التصور المذكور يقول بعدم وجود الزمان . وبعبارة أخرى فالمطلوب توفير الشروط التي تسمح لنا بالتمييز بين حدثين أو أكثر بدون الاشارة إلى خواص مواقعها الزمنية . ويكون ذلك المطلب ضرورياً بالنظر الى مبدأ لا يبتز بهوية ما يتعذر تمييزه I dentity of Indiscernibles[١٢] والذي يتم صياغته على الشكل التالي .

إذا تعذر التمييز بين س و ص كان س = ص

ويتم تعريف « يتعذر التمييز بين س و ص » إذا كان وفقط إذا كان بالنسبة لكافة الخواص ف إذا كان س يمتاز ب ف كان ص أيضاً يمتاز ب ف وإذا كان ص يمتاز ب ف كان س أيضاً يمتاز ب ف ومن المبدأ السابق والتعريف المذكور نقول

أن س ≠ ص إذا توفر وفقط إذا توفر ف بحيث
أن (ف س . ~ف ص) أو (ف ص . ~ف س)

ولكن كيف يمكن تحديد ماهية الخواص بدون معرفة شروط هويتها ؟ ومن أجل تحقيق ذلك نقول بأن

خاصة س = خاصة ص إذا كان لفظ س = ص

ويكون لفظ س = لفظ ص إذا أمكن استبدال «Substitution» لفظ س بلفظ ص في أي قضية دون أن يؤثر ذلك على قيمة القضية من حيث الصدق وإذا أمكن استبدال لفظ ص بلفظ س في أي قضية دون أن يؤثر ذلك على قيمة القضية من حيث الصدق .

ومن هنا يكون من الضروري توفير خواص أو على الأقل خاصة واحدة تميز أي حدث كان عن الأحداث الأخرى . فما الذي يميز حدث وفاة السادات مثلاً عن أحداث الوفاة الأخرى بالرغم من تصنيفه كحدث وفاة . فحدث وفاة السادات هو حدث مفرد بالرغم من اشتراكه مع حدث وفاة عبد الناصر في خاصة الوفاة . فحتى نحافظ على فرديته يجب تمييزه عن حدث وفاة عبد الناصر بدون الإشارة إلى المتغير الزمني لأن الزمان غير موجود عند مكتاجرت

من الواضح أن الحدثين المذكورين يشتركان في عدة خواص عامة .

أولاً : نستطيع تصنيف الحدثين على أنهما حدث بالضرورة .
ثانياً : كل من الحدثين حدث وفاة . ثالثاً : كل منهما حدث وفاة رؤسلء جمهورية
رابعاً : كل منهما حدث وفاة رؤساء جمهورية مصر أثناء توليهما الرئاسة .

خامساً : كل منهما حدث في القاهرة . وكل منهما حدث لأشخاص اشتركا في مناوئه الإستعمار البريطاني ، وتخرجا من الكلية العسكرية ، واشتركا في ثورة يوليو وتزعما حروباً ضد إسرائيل .

ولكن ما هي الخواص التي نجدها في حدث وفاة السادات ولا نجدها في حدث وفاة عبد الناصر ؟ قد نذكر على سبيل المثال أن الخواص السياسية لأسباب ونتائج وفاة كل من السادات وعبد الناصر مختلفة . والدعوة إلى السلام مع إسرائيل والتقارب مع الولايات المتحدة وطرد الخبراء السوفييت ، خواص تميز السياسة المصرية إبان حكم السادات فقط . فالأوضاع السياسية المتوفرة في مصر أثناء وفاة السادات مختلفة عن تلك التي توفرت أثناء وفاة عبد الناصر وبعض الخواص المذكورة قد تكون أسباباً مباشرة مؤدية إلى وفاة السادات فالجدير بالذكر أن وفاة السادات امتاز بصفة الأغتيال التي لا تتحقق في وفاة عبد الناصر . فسلسلة الأسباب المؤدية إلى وفاة السادات مغايرة لسلسلة الأسباب المؤدية إلى وفاة عبد الناصر . ونجد تعبيراً قوياً لذلك العنصر المميز للأحداث في النظرية الأولى حول هوية الأحداث والتي تقول بأن حدث س متميز عن حدث ص إذا كانت السلسلة السببية (أسباباً أو نتائج) ل س متميزة عن السلسلة السببية ل ص .[Davidson 1967, 1969, 1970]

وباستخدام ذلك المبدأ نقول أن حدث وفاة السادات متميز عن حدث وفاة عبد الناصر لأن السلسلة السببية للحدث الأول متميز عن السلسلة السببية للحدث التالي . فالسلسلة السببية للحدث الأول يتضمن حدث إطلاق النار في حين أن السلسلة السببية للحدث الثاني لا يتضمن حدثاً من ذلك النوع .

قد يكون اختلاف السلسلة السببية لحدث ما كافياً لتمييزه عن حدث آخر ولكن هل هو ضروري ؟ هل يستلزم تمييز حدث ما كحدث مفرد اختلاف سلسلته السببية ؟ ولمناقشة هذا الشرط نطرح المثال التالي :

لنفرض أن س و ص توأمان متجانسان تماماً < يشتركان في كافة الخواص الوراثية والبيئية > ولتحقيق ذلك نفرض أن الإشراف على تربيتهما تم من قبل إخصائين في علم النفس مهتمين بإثبات تشابه الخواص السيكولوجية في حالة توفر التشابه في الخواص البيئية . ولنفرض إضافة إلى ذلك أن التوأمين لقيا حتفهما في مدينة جونستاون في غيانا في حادث الإنتحار الجماعي الذي وقع هناك . في ضوء الفروض المذكورة هل نستطيع أن نميز بين السلسلة السببية لحدث وفاة س والسلسلة السببية لحدث وفاة ص ؟ فمن الواضح أن الفروض المذكورة تضمن عدم اختلاف السلسلة السببية للحدثين . فهل يلزم عن ذلك إذاً القول بحسب مبدأ لا يبنز بهوية ما يتعذر تمييزه ، أننا لا نستطيع أن نتحدث عن حدثين

وإنما حدث واحد فقط لتشابه كافة الخواص المتحققة في الحدثين .

إن إحساسنا الحدسي يقول بوجود حدثين إثنين : الأول هو حدث وفاة س والآخر هو حدث وفاة ص . ولكن ما هو التبرير الفلسفي لقبول حكم إحساسنا الحدسي . إن القول بأن حدث وفاة س حدث مفرد ومتميز عن حدث وفاة ص لأنه نابع عن إحساس حدسي بدون تحديد عنصر التمييز لا يعبر عن مقولة فلسفية لأنه يكافىء القول بأننا نعرف أن وفاة س متميز عن وفاة ص ونجهل تبريره . والجهل بالتبرير ينفي المعرفة الحقيقية .

ولكن قد يقال بوجود تبرير لإحساسنا الحدسي القائل بالتمييز ولكننا لم نلتفت إليه حتى الآن . فعندما نقول باختلاف حدث وفاة س عن حدث وفاة ص ، فإن عنصر التمييز يتحقق في واقع أن الحدث الأول وقع في جسم س وأن الحدث الثاني وقع في جسم ص . ومن هنا يتوفر عنصر التمييز بالإشارة إلى موقع كل من جسم س وجسم ص . وبناء على ذلك نستطيع القول بأن الحدث الأول وقع في الجسم الذي وجد في موقع م١ وأن الحدث الثاني وقع في الجسم الذي وجد في موقع م٢ . وأن م١ هو على يسار موقع م٢ وأن موقع م٢ هو على يمين موقع م١ في تلك البقعة من المدينة المشئومة .

ويمكن الرد على ذلك التبرير بإضافة فروض أخرى للمثال الذي نناقشه . لنفرض أن للسم الذي تناوله كل من س و ص في حالة الإنتحار الجماعية صفة تفتيت خلايا الجسم بسرعة كبيرة بحيث أنه يتعذر تحديد محيط كل من جسم س و ص وبالتالي تحديد المكان الذي وجد فيه كل من جسم س و ص . وبناء على ذلك الفرض الجديد هل نكون في موقف يسمح التمييز بين موقع م١ وموقع م٢ أم أن التمييز بين الحدثين يذهب أدراج الرياح باختفاء القدرة على التمييز المكاني لمواقع حدوث وفاة س ووفاة ص . ومن هنا فإننا نعود إلى تأكيد مبدأ لا يبنتز بهوية ما يتعذر تمييزه خلاف التمييز العددي[١٣] الأجوف .

إن فشل التحديد المكاني في تمييز حدث س عن حدث ص يشير إلى عدم ملاءمته في الحديث عن الأحداث حتى وإن كان ملائماً للحديث عن الأشياء التي تشغل حيزاً من المكان كالأجسام مثلاً . ولقد تبين لنا الآن أن انتفاء التمييز بين مكاني جسم س وجسم ص يلزمنا بانتفاء التمييز بين حدثي وفاة س ووفاة ص . وبناء على ذلك نستنتج أن تمييز الأحداث بالأشارة إلى أماكن الأشياء التي تقع لها تلك الحوادث غير مجدٍ نظراً لأن بعض الأحداث قد تعبّر عن اتصال بين شيئين أو أكثر وذلك مثلاً عندما نتحدث عن معركة واترلو وهو حدث يتضمن علاقات معقدة بين الأشياء التي قد لا تتواجد في واترلو أثناء وقوع المعركة مثلاً (المسئولين عن تموين الذخيرة في باريس)

ونظراً لصعوبة تحديد مواقع الأحداث من حيث المكان ، إتجه الكثير من الفلاسفة التحليليين المعاصرين للبحث عن البعد الحقيقي للأحداث والذي يميزها بصورة جوهرية عن الأشياء (الجواهر الأولية في تحديد أرسطو) . ولقد تفادينا ذكره حتى الآن تمشياً مع نتيجة البراهين التي طرحها مكتاجرت وهي أن الزمان غير موجود . فالذي دعانا إلى نبذ التمييز بين حادثي وفاة س و ص هو ابتداؤ نا بحدثين متزامنين أي حدثا في نفس اللحظة الزمنية . وفي غياب التمييز في البعد الزمني يصعب التمييز بين حدثين يشتركان في كافة الخواص الكلية . وقد باءت محاولتنا للبحث عن بدائل غير زمنية للتمييز بين الحدثين المذكورين للفشل . ولذلك أيضاً نجد أننا نعتبر أحداث الوفاة المتعددة في جونستاون حدثاً واحداً نشير إليه بمجموعة من الألفاظ « حدث الإنتحار الجماعي » لأن مجموعة أحداث الوفاة وقعت تقريباً في نفس الوقت .

ومن الدعائم التي يمكن ذكرها لتبرير الملاحظة السابقة ، إشارة كافة التعريفات الفلسفية لطبيعة الأحداث إلى البعد الزمني لدى تحديد شروط الوجود للحدث . ويتضح ذلك بجلاء في النظرية الثانية (Property Theory) حيث يتم تحديد شرط وجود الحدث على أنه تمثيل لصفة كلية من قبل شخص ما أو شيء ما في زمن ما على الشكل التالي .

يكون الحدث [س ، خ ، ز] موجوداً فقط إذا اكتسب س خاصة خ في زمن ز .

فالوفاة خاصة كلية غير موجودة وجوداً عينياً إلا إذا امتلها شخص ما في لحظة زمنية معينة .

ومن هنا نستنتج أن بحثنا عن عنصر التمييز بين حادثي وفاة لا يكون ناجحاً إلا إذا تم تحديد زمان وقوعه . وبدون الإشارة إلى زمانه يكون كياناً كلياً عاماً تشترك فيه كافة أحداث الوفاة بما في ذلك أحداث وفاة أشخاص لم يولدوا بعد وقد لا يولدون أبداً . والكيان الكلي للحدث بهذا المعنى ليس سوى خاصة قابلة للتكرار في أكثر من شخص وفي أكثر من زمان .

ولكن ما معنى تعيين الحدث بالتحديد الزمني ؟ هل يكفي تعليق تاريخ ما على مجموعة من الألفاظ الدالة على خاصة ما وشخص ما أو شيء ما لتعيين حدث ما .

من الواضح أن إضافة تاريخ على مجموعة الألفاظ

لقاء السادات ببيغن في القدس المحتلة

يعين الحدث و يميزه على لقاءات أخرى بين السادات و بيغن في القدس المحتلة ولكن

هل إضفاء تاريخ ما على مجموعة الألفاظ التالية يعتبر حدثاً ؟

١ ـ وفاة الرئيس العشرين لجمهورية مصر
٢ ـ نهاية الحرب العالمية الثالثة

من الواضح أيضاً أن مجموعة الألفاظ (١) و (٢) تعبر عن أوصاف محددة definite descriptions لا مثيل لها وغير قابلة للتكرار ولكن هل يصلح كل من (١) و (٢) كأوصاف لأحداث متعينة . ولكن بحسب شرط الوجود السابق للأحداث فإن (١) و (٢) يلزم عنها فردية المدلول ولكن ينقصها التعين لغياب التحديد الزمني وذلك لأن كل من (١) (٢) تشتمل على ألفاظ تعبر عن خواص وأشياء فقط . ولذلك نقول أنها كيانات جائزة الوجود . فقد يقع الحدث المتمثل في (١) وقد لا يقع [في حالة تغير النظام الرئاسي في مصر] وكذلك الحال بالنسبة ل (٢) [في حالة نجاح العقلانية في منع قيام حرب عالمية ثالثة] . ولكن هل يكفي تعليق تاريخ ما على الأوصاف المحددة في (١) و (٢) ووصفها في عبارة مفيدة لتحويلها إلى وصف معبر لأحداث تحدث .

مثلاً لو أعدنا صياغة (١) و (٢) في العبارات التالية

(١)* يتوفي الرئيس العشرون لجمهورية مصر يوم العاشر من مارس سنة ٢٠٥٠

(٢)* تنتهي الحرب العالمية الثالثة يوم الخامس من يوليو سنة ٢١٠٠

هل يلزم عن ذلك أن (١)* و (٢)* تعبر عن أحداث متعينة . وهل نستطيع إضفاء التعين على تلك الأحداث لو افترضنا جدلاً بتوافق الأحداث المذكورة بالتواريخ المضافة في كل من (١)* و (٢)* إن الرد على التساؤ ل المذكور يكون بالإيجاب إذا افترضنا أن التعين يكافىء التحديد الزمني بمعنى تعليق تاريخ ما على الوصف المحدّد وضرورة التوافق بين التاريخ المعلن في (١)* و (٢)* بالأوصاف المذكورة في (١) و (٢) . ويكون بالنفي إذا افترضنا ضرورة الإشارة إلى عنصر آخر يحقق التعين في الأحداث وهو إشارة كل من العبارتين (١)* و (٢)* إلى أمر حاصل متحقق بالفعل ويتم التعبير الزمني عن ذلك الشرط بالقول بضرورة إشارة التاريخ المذكور إلى الآن أو إلى آن في تاريخه كما هو الحال بالنسبة للأحداث الماضية .

فالذي يميز بين كلٍ من

(٣) توفي الرئيس المصري أنور السادات يوم السادس من اكتوبر ١٩٨١ ، وهو حدث متعينٌ

(٤) تصل المركبة الفضائية الأمريكية مارينر إلى مدار كوكب نبتون ١٩٨٧ ، وهو حدث غير متعين .

هو أن (٣) عبارة صادقة كوصف لحدث متعين لتوافق التاريخ المذكور فيها بلحظة زمنية اتصفت بالآن [يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١] في حين أن العبارة (٤) لا تعبر عن أمر حاصل لعدم توافق تاريخ ١٩٨٧ مع لحظة زمنية تتصف أو اتصفت بالآن .

ومن هنا نستنتج أن الحدث لا يكون حدثاً عينياً إلا إذا حدث بمعنى أنه لا يتعين إلا إذا ارتبط التاريخ المعلق عليه بلحظة تسمى الآن . فالوصف المذكور في (٤) لا يشير إلى حدثٍ متعينٍ إلا إذا ارتبط تاريخه بلحظة تسمى « آنا » ولفظ الآن لا يسمى لحظة ما إلا إذا كان حاضراً . فالأحداث الحاضرة والماضية هي المتعينة فقط أما الأوصاف التي تعبر عن وقائع مستقبلية ـ حتى وإن كان نسبة احتمال وقوعها ١٠٠٪ فهي أوصاف لأحداث عامة كلية لأن تواريخها لا تتوافق مع لحظة تسمى (الآن) .

هوامش

١ ـ لمزيد من القراءةحول شروط الهوية والتمييز أنظر كتاب

Indentity & Individuation edited by Milton Munitz (N.Y. University Press 1971.)

٢ ـ نبني هذا المثال من مثال مشابه يذكره مايلز براند في مقاله

«Particulars, Events & Actions» in **Action Theory edited by M. Brand** & D. Walton

٣ ـ لمزيد من التفاصيل حول مشكلة التمييز بين العلاقات الداخلية والخارجية وتاريخ الجدل بين المثاليين والتجريبيين بالنسبة لها أنظر مقالاً ممتازاً من تأليف ريتشارد بورتي بعنوان Relation's Internal and External في

Encyclopedia of Philosophy, edited by Paul Edwards New York Macmillan Co. & Free Press 1967 Vol. 7 pp. 125 - 133

٤ ـ من الواضح أن هذه النتيجة لا تلزم عن المرحلتين الأولى والثانية في حالة قبول النتائج التي تم التوصل إليها في نقدنا للمرحلة الثانية للبرهان إلاّ أن مناقشة هذا البرهان يفيد في إيضاح الطبيعة الكلية للأحداث عند مكتاجرت ويعزز من نقدنا السابق في ضوء تمييز طبيعة الحدث المستقبلي عن الأحداث الماضية والحاضرة .

٥ ـ نختلف في تعبيرنا الرمزي لبرهان مكتاجرت عن ترتيب زميلنا الأستاذ الدكتور عزمي إسلام في

مقال له بعنوان « مفهوم الزمان عند مكتاجرت » في **دراسات فلسفية** (دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٩) وخاصة في تعقيبه ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣ . حيث يعتبر استدلال مكتاجرت باطلاً لأنه يستدل من رفض التغيرّ رفض الزمان واستدلال نفي التال من نفي المقدم لا يجوز . ولكن لا نعتقد أن مكتاجرت يستدل نفي التالي من نفي المقدم . والخطأ الذي يقع فيه زميلنا هو في تعبيره الرمزي عن القضية أن التغير شرط ضروري للزمان بصيغة ل ⊃ م (إذا افترضنا أن ل = التغير وأن م = الزمان) . والتعبير الصحيح في رأينا عن تلك القضية يكون في صيغة م⊃ ل . فالصيغة السابقة أي ل ⊃ م تفيد معنى أن التغير يستلزم الزمان ولم يقل مكتاجرت بذلك الشيء في أي مكان من كتاباته فكل ما يقول به أن التغير يستلزم متسلسلة ك . واستدلاله ∼ م من م⊃ ل . و∼ ل استدلال صحيح أي أن الصيغة التالية تقوم على استدلال نفي المقدم من نفي التال وذلك جائز باستخدام قاعدة النفي بالنفي .

م⊃ ل . ∼ ل : ⊃ : ∼ م

٦ ـ Aristotle, **On Interpretation,** Chapter 9, Sections 18 - 19, Translated by E.M. Edghill, **The Works of Aristotle** W.D. Ross (ed.) (Clarendon Press, Oxford, 1928)

٧ ـ من أهم المدافعين عن هذا الاتجاه كل من

C.D. Broad in **Scientific Thought,** (Kegan Paul, London, 1923)
C.S. Peirce in **Collected Papers** IV (Cambridge, Mass., 1933)
G. Ryle in **Dilemmas** (Cambridge 1954)
A.N. Prior in **Time and Modality** (Clarendon Press, Oxford, 1967)

ومن أهم الفلاسفة المعاصرين الذين يدافعون عن شكل محدود لتلك المقولة

Richard Gale in **The Language of Time** (Kegan Paul, London, 1968) pp.172 - 185

٨ ـ ومن أهم مؤ يديه الفارابي ، وابن رشد ولمزيد من التفاصيل حول موقف الفلاسفة العرب من هذا المبدأ ، أنظر كتاباً من تأليف

Nicholas Rescher, **Studies in the History of Arabic Logic** (Pittsburg University Press, Pittsburg, 1963)

٩ ـ ومن أهم مؤ يدي هذا التفسير A.N. Prior **Time and Modality**

١٠ ـ للتمييز بين الصفات (العلاقات) الداخلية والخارجية أنظر معيار Rulon Wells «The Indispensible Word Now» في كتاب

Action, Knowledge & Peality 'Studies in Honor of Wilfrid Sellars', edited by Hector-Neri Castaneda (Bobbs Merrill Co., Indianapolis, 1975) p.232

١١ ـ لمزيد من التفاصيل حول التمييز بين الصيغة المطلقة والصيغة النسبية (الزمنية) لصفات

(علاقات) متسلسلة أ ، أنظر المقال .

Kenneth Rankin, "McTaggarts Paradox" **Philosophy** Vol. 56, No217 (July 1981), pp.333 - 348.

١٢ ـ يذكر لايبنتز هذا المبدأ في خطابه الخامس لكلارك . ونجد مناقشة مستفيضة لذلك المبدأ في المؤلفات التالية .

B. Russell, **The Philosophy of Leibniz** (London, G. Allen & Unwin, 1967) PP.54 - 62
A.J. Ayer, **Philosophical Essays** (London: Macmillan & Co., 1959) pp.26 - 35
W.V.O. Quine, **From a Logical Point of View** (Cambridge Mass. Harvard University Press, 1964) pp.65 - 79
Milockwood, «Identity and Reference» in **Indentity & Individuation** (Munitz 1971)

١٣ ـ يتم التمييز العددي بين س و ص بالإشارة إلى أن حدث س له ذات هوية حدث س وأن حدث ص له ذات هوية حدث ص وأن حدث س ليس له ذات هوية حدث ص وأن حدث ص ليس له ذات هوية حدث س ! المعيار المذكور للتمييز العددي من وضع آير .

١٤ ـ للمزيد من التفاصيل حول نظرية الأوصاف لرسل انظر

A.J. Ayer, 'Individuals' in **Philosophical Essays**, pp. 1 - 25
W.V.O. Quine, "On what There is" in **From a logical Point of View** pp. 1 - 19

المصـــادر

باللغة العربية :

إسلام ، عزمي « **مفهوم الزمان عند مكتاجرت** » في دراسات فلسفية . القاهرة . دار الثقافة للطباعة والنصر ١٩٧٩ .

بدوى ، عبد الرحمن **الزمان الوجودي** القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥ .

باللغة الإنجليزية :

Anscombe, G.E.M., «Aristotle and the sea Battle", **Mind** Vol. LXV, No.257 (Jan. 1956), pp. 1 - 15

Aristotle, **On Interpretation** Chapter 9. Translated by E.M. Edghill in **The Works of Aristotle**, edited by W.D. Ross. Oxford : Clarnendon Press, 1928.

Ayer, A.J. **Philosophical Essays**. London : Macmillan & Co 1959.

Brand, M. and Walton D. (eds) **Action Theory**, Dordrecht Holland : Reidle Publishing Co, 1975

Chisholm, R. "Events and Propositions" **Nous**, Vol. 4 (1970) pp. 15 - 24

———— "States of Affairs Again" **Nous**, Vol 5 (1971) pp. 179 - 180

Davidson, D. "Events as Particulars" **Nous** 4 (1970) pp. 25 - 32

———— "Eternal Vs Ephemeral Events" **Nous**

Gale, R. **The Language of Time**. London : Routledge, and Kegan Paul, 1968.

Kim, "Events and Their Descriptions" in N. Rescher et. al (eds) **Essays in Honor of Carl Hempel**. Dordrecht, Holland, Reidle 1970

McTaggart, **Nature of Existence** 1928 segment on Time reprinted in **Philosophy of Time** edited by R. Gale. London : MacMillan & Co. 1968

Munitz, Milton (ed). **Identity & Individuation** New York : N.Y. University Press, 1971

Porty. "Relations Internal and External" in **Encyclopedia of Philosophy** edited by Paul Edwards · New York : MacMillan Company and The free Press, 1967 Vol. 7

Prior A.N. **Time & Modality**. Oxford : Clarendon Press, 1957

Quine, W.V.O. **From a Logical Point of View**. Cambridge, Mass. University Press, 1964.

Rescher, N. **Studies in the History of Arabic Logic**. Pittsburgh : Pittsburgh University Press, 1963

Rankin, K. «McTaggart's Paradox» **Philosophy**, Vol. 56 (1981) pp. 333 - 348

Ryle, G. **Dilemmas**. Cambridge : Cambridge University Press, 1969

Roserberg, A. «On Kim's Account of Events and Event Identity", **Journal of Philosophy**, Vol. 71 (1974) pp. 327 - 336

Sellars : "Time and World Order" in **Minnesota Studies in the Philosophy of science**, Vol. II h. Feigl, M. Scriven and G. Maxwell (eds). Minneapolis, University of Minnesota Press, 1957

Slote, M. **Metaphysics and Essence**. London : Basil Blackwell, 1975

Sklar, L. «Up and down, left and Right, Past and Future» **Nous**, Vol. xV (May 1981) pp. 111 - 129

Wells, R. «The Indispensible Word Now" in **Action, Knowledge and Reality: Studies in Honor of Wilfrid Sellars**, edited by H.N. Castaneda. Indianapolis : Bobbs-Merrill Co., 1975

Wilson, N.L. «Facts, Events and Their Identity Condition", **Philosophical Studies**, Vol. 25 (July 1974) pp. 303 - 321